

كانون الأول/ديسمبر 2018

التربية درعا
١٦١٧١
٢٠١٨/١١/١٤

إلى المجمع الإداري في
(بصري الشام - نوى - إزرع - الصنمين - جاسم - الشجرة)
رئاسة مجلس الوزراء رقم / ١٠٧٠ / ١٥ والكتاب رقم / ٣٠ / والكتاب / ١٨٠٠ / والكتاب
تاب / ١٠٣١ /
م تعيين أو إعادة استخدام أو تكليف وكالة كل من السادة التالية أسماءهم :

اسم الاب	الكنية	اسم الام	مكان وتاريخ الولادة
محمود	محمد	لطيفة	١٩٦٦ درعا
محمد	الشحادات	بدرية	١٩٧٤ جاسم
ابراهيم	العمار	غادة	١٩٨٦ نوى
فؤاد	السويداني	نهاد	١٩٨٧ نوى
نصر الدين	أبو المل	نعمة	١٩٨٧ نوى

عمليات فصل جماعية بحق مدرّسين في محافظة درعا

كانت الحكومة السورية قد صرفت من الخدمة
(93) مدرّساً دون إعلامهم بالأسباب التي
استوجبت ذلك خلال تنهز تشرين الأول/أكتوبر

عمليات فصل جماعية بحق مدرّسين في محافظة درعا

كانت الحكومة السورية قد صرفت من الخدمة (93) مدرّساً دون إعلامهم بالأسباب التي استوجبت ذلك خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2018

مقدمة:

بعد إحكامها السيطرة على محافظة درعا¹ في شهر تموز/يوليو 2018، عمدت الحكومة السورية إلى إصدار قرارات فصل جماعية بحق العديد من المعلمين/المعلمات في بلدات المحافظة ومنها بلدات (الشجرة وبصرى الشام ونوى والصنمين)، وذلك اعتباراً من تاريخ 4 تشرين الأول/أكتوبر 2018، وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير في يوم 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، حيث أفاد العديد شهود العيان والمفصولين لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، بأنّ الحكومة السورية كانت قد قامت مؤخراً بفصل (95) معلماً/معلمة في عموم المحافظة، دون إعلامهم بالأسباب الصريحة التي استوجبت ذلك.

وبحسب الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، فقد اعتبر العديد من أهالي محافظة درعا قرارات الفصل الأخيرة، بمثابة إجراء عقابي بحق سكان المحافظة، لافتاً إلى أنّ المخاوف الأمنية التي منعت العديد من المدرّسين من مراجعة مديرية التربية التابعة للحكومة السورية، خلال سنوات سيطرة فصائل المعارضة المسلّحة على محافظة درعا، قد تكون السبب الرئيسي لفصلهم، فقسم كبير من المدرّسين كانوا على رأس عملهم حينها، لكنهم لم يتمكنوا من مراجعة مديرية التربية التابعة للحكومة السورية، ولم يتلقوا أي راتب، لكن مديرية التربية التابعة للحكومة السورية فسّرت ذلك على أمرين، إما أنه بمثابة استقالة أو أنهم بالفعل كانوا على رأس عملهم لكنهم كانوا يتلقوا رواتبهم من "هيئات أجنبية".

وهذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيها الحكومة السورية بفصل معلمين ومدرّسين في مناطق مختلفة في سوريا، ففي شهر أيلول/سبتمبر 2018، عمدت إلى القيام بعمليات فصل جماعية وغرامات مالية وأحكام بالسجن طالت أكثر من 400 موظفاً حكومياً في عموم محافظة القنيطرة، وقد كان من بين المفصولين أكثر من (50) مدرّساً صرفتهم من الخدمة بتهم مختلفة، ومنها التورط في أعمال إرهابية، حيث كانت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة قد أعدت [تقريراً حول هذا الموضوع](#).

وكان قد سبقها وتحديداً بتاريخ 13 آب/أغسطس 2018، قيام الحكومة السورية بفصل (71) معلماً من محافظة السويداء، وذلك لرفضهم الالتحاق بالخدمة الاحتياطية العسكرية، حيث كانت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة قد أعدت خبراً حول هذا الموضوع.²

ولم تكتفِ القوات الحكومية السورية بفصل العديد من المدرّسين في المحافظة، بل عمدت أيضاً إلى اعتقال العديد من المدنيين في مدن وبلدات (الحارة وعتمان والمليحة الغربية)، في شهر أيلول/سبتمبر 2018 وقبلها خلال شهر آب/أغسطس 2018، وذلك خلافاً لاتفاق التسوية الذي نصّ في أهم بنوده على عدم التعرّض للمدنيين الذين قاموا

¹ سيطرت القوات الحكومية السورية على محافظة درعا، بموجب اتفاق تسوية ما بينها وبين فصائل المعارضة السورية المسلّحة في شهر تموز/يوليو 2018، وقد تمّ هذا الاتفاق على مرحلتين وبضمانة الشرطة العسكرية الروسية، حيث شملت المرحلة الأولى الريف الشمالي ومنطقة اللجاة، فيما شملت المرحلة الثانية باقي المحافظة عدا حوض اليرموك (والذي سيطرت عليه القوات النظامية السورية في بداية شهر آب/أغسطس 2018)، وكان من أحد بنوده عدم دخول القوات النظامية السورية للقرى قبل الشرطة العسكرية الروسية ودون إجراء "تسويات"، إضافة إلى عدم التعرّض لأي أحد من السكان، وذلك بحسب الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة في درعا.

² "الحكومة السورية تفصل 201 معلماً في عموم سوريا لرفضهم الالتحاق بالخدمة العسكرية الاحتياطية"، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2018، آخر زيارة بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2018، <https://www.stj-sy.com/ar/view/805>.

بإجراء تسوية مع القوات النظامية السورية لمدة ستة أشهر، وقد كانت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة قد أعدت تقريراً آخرّاً تناول هذه الحوادث³.

قرار فصل (93) مدرّساً في درعا دون ذكر الأسباب الصريحة:

بتاريخ 4 تشرين الأول/أكتوبر 2018، وجهت رئاسة مجلس الوزراء التابعة للحكومة السورية، إلى المجمع الإداري في كل من مدن وبلدات (بصرى الشام ونوى وازرع والصنمين وجاسم والشجرة) في محافظة درعا، خمسة كتب تحمل الرقم 15/1070، والرقم 30، والرقم 1800، والرقم 982، و الرقم 1030، و تحوي تلك الكتب على قرارات تقضي بـ"عدم تعيين أو إعادة استخدام أو تكليف وكالة 93 مدرّساً ومدرّسة" في تلك المجمعات ولم تذكر الأسباب في القرار بشكل صريح، لكن بعض المدرّسين تمّ التعامل معهم بحكم المستقيل بموجب هذا القرار.

تمتدّ كل من بلدات (بصرى الشام ونوى وازرع والصنمين وجاسم والشجرة)، والتي صدرت بحق قسم من معلّميها قرارات الصرف، على مساحة تزيد عن 2500 كم²، ويقطنها قرابة 207,321 نسمة أي ما نسبته 6.5% من مجموع سكان محافظة درعا، بحسب مجلس "محافظة درعا الحرة"/التابع لـ "الحكومة السورية المؤقتة/المعارضة"، في شهر آذار/مارس 2018.

وكانت وزارة الثقافة التابعة للحكومة السورية⁴ قد صنّفت محافظة درعا، خالية من الأمية في مطلع العام 2010، حيث لا يخلو أي تجمع سكاني صغير كان أو كبير من وجود مدرسة أو روضة أو منشأة تعليمية، وبلغ عدد المنشآت التعليمية في المحافظة في العام 2010- أي قبل اندلاع الاحتجاجات بعام واحد- قرابة 1124 منشأة تعليمية بما فيها المدارس الخاصة، وتضم حوالي 280468 طالباً وطالبة و16453 معلماً أي بمعدل 17 طالباً لكل معلم⁵.

لكن النزاع السوري المستمر منذ أكثر من سبعة أعوام، كان له آثار تدميرية على الواقع التعليمي في محافظة درعا، شأنه بذلك شأن جميع مناحي الحياة في المناطق التي خرجت عن سيطرة الحكومة السورية، فهذا الواقع بتعقيداته خلق فراغاً إدارياً واضحاً أدى إلى تخبّط المعلمين لعدّة أسباب شرحها موظف سابق في مكتب الخدمات والمشاريع في محافظة درعا الحرة/التابعة للحكومة السورية المؤقتة المعارضة، حيث تحدّث لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، قائلاً:

"طال الدمار عدداً كبيراً من المدارس في درعا خلال السنوات الفائتة، حيث قدّرت الأضرار في البنية التحتية بأكثر من 70% وقرابة 40% للجسور والطرق والمرفاق العامة، ويعدّ هذا سبباً مهماً دفع العديد من المدرّسين لترك مدارسهم، لكن السبب الرئيسي هو أنّ العوز والحاجة دفع الكثير من مثقفين ومعلمين لترك التدريس والتوجه للعمل في مجالات أخرى، وفي مقدمتها المنظمات الإنسانية، ما أدى لصرف هؤلاء من الخدمة بسبب انقطاعهم غير المبرر، كما يمكن إضافة سبب آخر وهو أنّ طول سنوات الحرب والخوف من القبضة الأمنية، منّع القسم الأكبر من

³ "الأجهزة الأمنية السورية تستمر بحملات الاعتقال في محافظة درعا خلافاً لاتفاق التسوية"، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018. آخر زيارة بتاريخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، <https://www.stj-sy.com/ar/view/889>.

⁴ "وزارة الثقافة تحتفل بمحافظة درعا خالية من الأمية" الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في سوريا في 9 كانون الثاني/يناير 2010. آخر زيارة بتاريخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، <http://www.ortas.gov.sy/index.php?p=20&id=56003>.

⁵ د. قاسم الريداوي، التزايد السكاني والتنمية الحضرية في محافظة درعا، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30،

<http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/human/images/stories/3-2014/ar/709-752.pdf>

استلام رواتبهم لكنهم كانوا على رأس عملهم في المدرسة، في حين اعتبرت مديرية التربية التابعة للحكومة السورية، ذلك غير مبرر ويستوجب الفصل، شأنهم بذلك شأن من لم يلتحق بخدمة الاحتياط او الخدمة الإلزامية."

أسماء	سمير	الشهادات	حنان	٢٩
ايمن	أحمد	البارودي	شهادية	٣٠
عكاش	يوسف	العامر	قطعة	٣١
أحمد	يوسف	الحمود يوسف	دنيا	٣٢
خضر	عبيد	القطعة	صالحة	٣٣
فاضل	ديب	الأحمد		٣٤
النصار	جاد الكريم	الثاني	فربال	٣٥
محمد	يوسف	المقداد	بديعة	٣٦
يوسف أحمد	سعيد	المصطفى	عائشة	٣٧
أمجد	ممدوح	المحاميد	فوزية	٣٨
يونس	عبد الرحمن	الثويهي	عطية	٣٩
عمران	موسى	المحاميد	فربال	٤٠
ماهر	محمد	الغياط	لويدة	٤١
أحمد	عبد المحسن	الصالح العجي	رفقة	٤٢
أحمد	محمد	العبوس	ثنية	٤٣
سونيا	أسامة	العبوس	لضال	٤٤
حافظ	محمد	الكفري	حمدة	٤٥
محمود	حسن	مرجان		٤٦
ايهم	شريف	الأحمد		٤٧
حسام	عبد الله	الزعيبي		٤٨
عبد الله	محمد	السويدان	حدث	٤٩
حمزة	عزاف	عكاشة		٥٠
محمد نور	محمد	البردان	حدث	٥١
طاهر	عبد الإله	أبو حوية		٥٢
يوسف	نور الدين	الغوثاني		٥٣
عدي	طارق	الغوم		٥٤
أحمد	عبد الإله	المحمود		٥٥
علاء	شكري	السويداني		٥٦
علي	عبد الحليم	راشد		٥٧
بركت	أحمد	الشوالي		٥٨
عمار	ياسر	الزعيبي		٥٩
ايمن	محمد	الزعيبي		٦٠
أحمد	محمد	المرعي	نقيب قر	٦١
أحمد	عبد الحكيم	الصلخدي		٦٢
رائد	اسماعيل	الظاسمي		٦٣
محمد فلاح	محمود	الحريري		٦٤
ياسم	محمد	الجمال		٦٥
فيس	عبد الرحمن	الزهرى	شرطي	٦٦
عبد الرحمن	عبد الرحمن	الزهرى	رفيق أول منطوع	٦٧
عبد السلام	سليمان	الزهرى	جندي احتياط	٦٨
كرم	أحمد	الزهرى		٦٩
عبد الرحمن	أحمد	الزهرى		٧٠
علاء	أحمد	زين العابدين		٧١
عبد الرزاق	عبد النبي	الخطيب		٧٢
لؤي	محمد	الشوالي		٧٣
محمد	وائل	الصفدي		٧٤

- في هذه المدارس - ندرّس الطلاب الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بمدارس النظام. باختصار هذه هي جريمتي، كما أنني أعرف اثنا عشرة مدرّساً في هذا القرار، تمّ طردهم بتهمة العمل مع هيئات معارضة."

"داعش" هي السبب فليحاسبوها هي وليس نحن":

"محمد م" وهو أحد المدرّسين (37 عاماً) من منطقة حوض اليرموك⁶ في محافظة درعا، متزوج ولديه ولدين، وكان قد فقد زوجته في العام 2014، إثر سقوط برميل متفجر بالقرب من منزلهم، كما تمّ صرفه من الخدمة هو الآخر بموجب القرار الأخير، حيث تحدّث لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة في هذا الخصوص موضحاً سبب فصله، وقائلاً:

"الجميع يعرف أنّ تنظيم "داعش" سيطر على منطقة حوض اليرموك لأكثر من ثلاث سنوات، والكل يعلم أنّ التنظيم أجبر جميع المدراء والمدرّسين في هذه المنطقة على عدم تدريس منهاج الحكومة السورية، بل إنّ التنظيم طرح منهاجه الخاص الذي يعرفه كل من في المنطقة، لهذا لست الوحيد الذي أجبر على ترك المدرسة، فكل زملائي منهم من بقي مثلي في منطقة حوض اليرموك دون أن يرجع للتدريس وذلك خوفاً من أن يتم اتهامنا "بالردة" من قبل "داعش"، ومنهم من ترك المنطقة وسكن في مناطق أخرى قريبة تسيطر عليها فصائل معارضة أخرى، وقد قتل التنظيم الكثير من شبان عشيرتي، بعضهم لسبب الذات الإلهية، وآخرون بتهم التعامل مع المعارضة المسلحة، وآخرون جرّاء القصف العشوائي، ولم يبقَ من عائلتي سوى أنا واثنان من أبناء عمي، لهذا كنت مضطراً لترك المدرسة، ومن حقي أيضاً أن أخاف من الحكومة السورية، فهي الأخرى لا تقدّر ظروف أحد، فتعتقل بشكل تعسّفي كل من يأتي من مناطق المعارضة وكأن كل من يسكن مناطق المعارضة هو داعشي أو مجرم بالنسبة إليها."

كان "محمد" يأمل أن تكون الحكومة السورية أكثر رحمة من تنظيم "داعش" على حد وصفه، لكنها بدل مساعدة العديد من المدرّسين أصدرت بحقهم قرارات الفصل الأخيرة، واصفاً هذه القرارات بأنها جائرة وتابع قائلاً:

"لا أحد عاقل ينكر أنّ تنظيم "داعش" هو السبب في عدم التزامنا بالدوام الفعلي، فكيف لنا نحن الضعفاء معارضة "داعش" فيما كانت الحكومة السورية عاجزة عن دحرها في ذلك الوقت، إنهم مجرمون، ولا يكفي الحكومة السورية أننا عانينا الأمرين من جرائم "داعش"، لتأتي هي اليوم وتصدر قرارات فصل بحقنا، فكّل الذين تمّ فصلهم أجروا "تسوية وضع" مع الحكومة السورية، ويحملون مثلي بطاقة مصالحة، يعني قانونياً انهم يخالفون اتفاق التسوية الذي وقعته روسيا معنا."

⁶ كانت القوات النظامية السورية قد تمكنت من السيطرة على منطقة حوض اليرموك وذلك بتاريخ 1 آب/أغسطس 2018، حيث تمّ التوصل إلى اتفاق تسوية ما بين القوات النظامية السورية وتنظيم "جيش خالد بن الوليد"، من أجل إخراج 400 عنصر من التنظيم وعائلاتهم في منطقة حوض اليرموك، ونقلهم إلى ريف السويداء الشرقي وريف حمص الشرقي، وذلك مقابل الإفراج عن محتطفين لدى تنظيم "جيش خالد بن الوليد" في ريف السويداء.

"الدول التي تحترم نفسها تسامح ولا تنتقم ولا تحقد على أبنائها":

وفي شهادة أخرى أدلى بها "أبو مصطفى" (35 عاماً) وهو مدرّس مقيم في بلدة الحارة في ريف درعا الشمالي الغربي، إذ قال لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة بأنه كان قد تمّ فصله مؤخراً من الخدمة، نتيجة "تقرير كيدي" قام أحدهم برفعه ضده، وفي هذا الخصوص تحدّث لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة قائلاً:

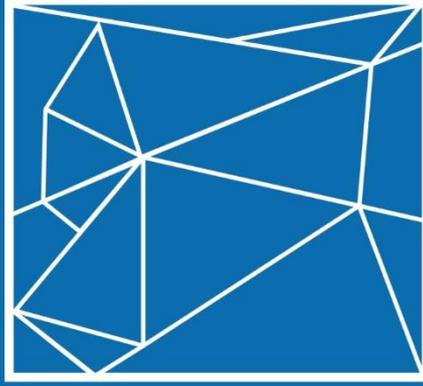
" القصة باختصار أنني لم أنخرط في المعارضة أبداً، ولم أعمل مع أي هيئة معارضة، ولست مطلوباً لخدمة الاحتياط، لكن يبدو أن أحدهم قام برفع تقرير كيدي بحقي لشعبة الأمن السياسي، وآخر لفرع الأمن الوطني، أعتقد أن هذا هو سبب صرفي من الخدمة، لا أعرف كيف للحكومة أن تستمع لكل من يقوم برفع تقارير كيدية إليها بحقّ الناس. لا أريد هذه الوظيفة. كل ما أريده الآن أن يتم الغاء تلك التقارير بحقي فأنا أخشى أن يتم اعتقالها بسببها." أما "سامر عيد" (59 عاماً) من مدينة بصرى الشام، وهو مدرّس متقاعد، وقريب لأحد المدرّسين الذين تمّ فصلهم مؤخراً، حيث روى لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة في هذا الصدد قائلاً:

"للحكومة السورية سياسة انتقامية غريبة، إنهم ينتقمون من درعا وسكانها، وخاصةً أنهم خسروا هنا أكثر من أي منطقة سورية أخرى، لهذا يعاقبون مثقفي درعا بالفصل من وظائفهم ومساءلتهم أمنياً، وقريباً هذا هو أحد ضحايا هذه الحرب. وقد قدّر لهذا الجيل أنه يعيش في دولة فاشلة، الدول التي تحترم نفسها تسامح لا تنتقم ولا تحقد على أبنائها."

"من يذهب قد لا يعود":

بحسب ما أفاد به العديد من مدرّسي محافظة درعا، لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، فإنّ العديد من المدرّسين في محافظة درعا، كانوا يخشون أن يتم اتهامهم بالتواطؤ مع المعارضة المسلحة أو تنظيم "داعش"، لذا كانوا يفضلون عدم مراجعة مديرية التربية التابعة للحكومة السورية، خوفاً من أن تتم مساءلتهم من قبل أحد الأفرع الأمنية، فضلاً عن أنّ الكثير من المدرّسين تركوا التدريس بشكل كامل وبحثوا عن فرص عمل أخرى، أو أنهم هاجروا خارج البلاد، وهذه هي الأسباب التي دفعت برئاسة مجلس الوزراء التابعة للحكومة السورية لإصدار قرارات الصرف من الخدمة، والتي تقدر بصرف أكثر من 300 مدرّس في عموم مناطق سوريا، وذلك بحسب الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة.

سوريون
من أجل
الحقيقة
والعدالة
Syrians
For Truth
& Justice



عن منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة:

هي منظمة سورية مستقلة، غير حكومية وغير ربحية، تضم العديد من المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان من السوريات والسوريين على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، كما تضم في فريقها المؤسس أكاديميات أكاديميين من جنسيات أخرى. تعمل المنظمة من أجل سوريا/سورية التي يتمتع فيها جميع المواطنين والمواطنات بالكرامة والعدالة وحقوق الإنسان المتساوية.

🌐 www.stj-sy.com

📘 [syriaSTJ](https://www.facebook.com/syriaSTJ)

🐦 [@STJ_SyriaArabic](https://twitter.com/STJ_SyriaArabic)

📍 [Syrians for Truth & Justice](https://www.instagram.com/Syrians_for_Truth_and_Justice)

✉ editor@stj-sy.org